

ملخص

تهدف مجموعة التمويل الأخضر التابعة لمجموعة العشرين إلى "تحديد العوائق المؤسسية والسوقية التي تقف عقبة أمام التمويل الأخضر، فبناءً على تجارب الدول، وتطوير خيارات عن كيفية تحسين قدرة النظام المالي على إتاحة استخدام رأس المال الخاص للاستثمار الأخضر". وبهدف دعم مجموعة العشرين في تحقيق نمو اقتصادي قوي يتمتع بالاستدامة والتوازن، أقر رؤساء دول مجموعة العشرين -الذين حضروا قمة هانغتشو لعام 2016- بضرورة "توسيع نطاق التمويل الأخضر"، كما قاموا بتحديد سبعة خيارات عامة مقترحة للتطبيق بصورة طوعية من قبل الدول المعنية، مع مراعاة الظروف الوطنية الخاصة بكل دولة عند تحقيق هذا الهدف.

وخلال عام 2017، ركزت مجموعة التمويل الأخضر على موضوعين: الأول، تطبيق تحليل المخاطر البيئية على القطاع المالي؛ والثاني، استخدام البيانات البيئية المتاحة للعمامة في تحليل المخاطر المالية وإيصالها لصناعي القرار للاعتبار عند اتخاذ القرارات. إضافة إلى ما ذكر، عملت مجموعة التمويل الأخضر على حصر التطورات في دول أعضاء مجموعة العشرين والمنظمات الدولية فيما يخص الخيارات السبع التي أدرجت في تقرير مجموعة العشرين التجميعي عن التمويل الأخضر لعام 2016.

ويعد موضوع تحليل المخاطر البيئية هام ومتعدد المجالات يدعم هدف مجموعة التمويل الأخضر. فمن السمات الرئيسية التي يجب توافرها في أي نظام مالي يتمتع بالكفاءة والمرونة هي القدرة على كشف وتسعير وإدارة المخاطر المادية. وعندما نتحدث عن المخاطر البيئية، نجد أن وجهة نظر القطاع الخاص المقدمة لمجموعة التمويل الأخضر تقترح أن هناك العديد من المؤسسات المالية تواجه تحديات في تحديد وحساب وتطبيق الأدوات التحليلية لتقييم الأثر المالي لهذه المخاطر. إذ أنه من الممكن أن يحصل تفاوت كبير فيما يتعلق بقدرة المؤسسات المالية على تطبيق تحليل المخاطر البيئية، لاسيما بين البلدان المختلفة وأيضاً بين أنواع المؤسسات المالية كالمصارف، وشركات التأمين، وغيرها من المؤسسات الاستثمارية. وبالتالي، سيكون تطبيق تحليل المخاطر البيئية محدوداً من حيث التبعات المترتبة على تلك المؤسسات المالية، وعلى عملائها، وعلى النظام المالي ككل. فبعض دراسات الحالة تقترح أنه إذا لم تأخذ الشركات المالية عوامل المخاطر المادية في عين الاعتبار وبشكل فعال فإنها قد تسيء تقدير المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

يمكن أن تجمع المؤسسات المالية ما بين عنصرين عند تقييم المخاطر البيئية، هما: (1) فهم وتحديد المصادر البيئية للمخاطر المالية؛ و (2) ترجمة هذه العوامل إلى معلومات نوعية وكمية لفهم الحجم المحتمل للخطر المالي على الاستثمارات، وللمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار. وقد يعتمد مدى ملائمة أدوات تحليل المخاطر وما يرتبط بها من قياسات على الأمور التالية وغيرها: أولاً، أنواع المخاطر (على سبيل المثال، الأسواق، والائتمان، والعمل التجاري)؛ وثانياً، عوامل الخطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية (كالمخاطر المادية ومخاطر المرحلة الانتقالية على سبيل المثال)؛ وثالثاً، حجم التعرض المباشر وغير المباشر لمخاطر بيئية معينة؛ ورابعاً وأخيراً، العوامل الرئيسية الخاصة بكل دولة أو قطاع.

وبناءً على مراجعة الممارسات المتبعة حالياً، تبين بشكل واضح أن هناك مجال واسع لتعزيز الحوار، ورفع الوعي، وتبادل المعلومات والمعرفة حول تحليل المخاطر البيئية. فقد حدد التقييم الذي أجري على الممارسات المتبعة في المؤسسات والسلطات المالية أن هناك محفظة متنوعة لأدوات تحليل المخاطر البيئية، وما يتصل بها من منهجيات ودراسات حالة يمكنها أن تساعد صناع القرارات المالية في فهم المخاطر البيئية وإدخالها ضمن إدارة المخاطر وأخذها في الحسبان عند اتخاذ القرارات المعنية بتخصيص الأصول. إذ تشير دراسات الحالة إلى أن تطبيق هذه الأدوات قد يؤدي إلى تحسين في سياسات الائتمان والاستثمار؛ وخفض مستوى مخاطر كل من المحفظة والشركة؛ وابتكار المنتجات؛ وإعادة توزيع لرأس المال، وتحسين التواصل مع أصحاب العلاقة المعنيين.

غير أن تطبيق تحليل المخاطر البيئية يواجه عدة تحديات. حيث تقترح الدراسة التي أجراها شركاء مجموعة التمويل الأخضر في المعرفة وبالتشاور مع القطاع الخاص أن العوائق التي تحول دون اعتماد ممارسات تحليل المخاطر البيئية على نحو موسع قد تتضمن: الافتقار إلى وجود إشارات واضحة ومتسقة للسياسات؛ إلى جانب محدودية المنهجيات المتبعة والبيانات ذات الصلة؛ ومحدودية قدرات المؤسسات المالية؛ والأفاق الزمنية؛ فضلاً عن شروط الاستثمار؛ وحوافز الأداء.

وتشمل الخيارات الطوعية التي تحث على اعتماد تحليل المخاطر البيئية على: ضمان اتساق السياسات العامة؛ ورفع الوعي بأهمية تحليل المخاطر البيئية في المؤسسات المالية التي لديها إنكشاف لمخاطر بيئية كبيرة؛ والتشجيع على استخدام فعال للبيانات البيئية ذات الجودة الأفضل؛ وتشجيع المؤسسات العامة على تقييم المخاطر البيئية وآثارها المالية في مختلف الظروف المحلية الخاصة بكل دولة؛ مراجعة وإن كان ملائماً توضيح مسؤوليات المؤسسات المالية في أخذ العوامل البيئية في عين الاعتبار؛ وتعزيز بناء القدرات في مجال تحليل المخاطر البيئية للقطاع المالي.

وتعتبر البيانات البيئية المتاحة للعامّة مصادر هامة للمعلومات بالنسبة لتحليل المخاطر البيئية وللتحليل المالي بشكل عام. والمقصود بالبيانات البيئية المتاحة للعامّة في هذا التقرير هي البيانات البيئية المنشورة والتي تم إعدادها بواسطة كيانات غير مؤسسية والتي من الممكن أن تكون ذات فائدة عند إجراء تحليلات مالية. وتؤدي قلة وصعوبة وصول الشركات المالية وغيرهم في السوق إلى البيانات البيئية إلى الحد من قدرتهم في تحليل وإدارة المخاطر الناجمة عن الانكشاف البيئي. كما يعوق ذلك إعادة تخصيص الموارد لتمويل فرص الاستثمار الأخضر.

ولا يقتصر دعم تحليل المخاطر البيئية عن طريق إفصاح الشركات لبياناتهم البيئية لتقييم "الانكشاف الحالي" فحسب، وإنما يمكن دعمه أيضاً من خلال إفصاح المعلومات البيئية للاقتصاد ككل، وإفصاح تبعات التغيرات البيئية (كالعوامل الخارجية)، وكذلك تغيرات المناخ المحتملة في المستقبل، وغيرها من عوامل المخاطر البيئية، إلى جانب ردود الأفعال المحتملة للأسواق والسياسات إزاء التغيرات البيئية. فهذه المعلومات والتي يصنف بعضها على أنها ذات طبيعة تطلعيه نحو المستقبل تأتي في الغالب من المصادر العامة بما فيها الحكومات، أو من المنظمات الدولية، أو من المعاهد العلمية، أو من المنظمات غير الحكومية. فمن شأن هذه المعلومات أن تساعد الشركات المالية وغير المالية على تقييم احتمالات كل من المخاطر المادية والانتقالية والآثار المرتبطة بها، إلى جانب فرص الاستثمار الخضراء. وفي ذات الوقت، من الضروري التنبؤ إلى أن التحليلات التطلعية دائماً تتضمن على معلومات يشوبها الشكوك حول دقة توقعاتها، ومدى صلتها وملاءمتها للدول، وعليه، ينبغي أن تبقى مسؤولية اختيار الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في وضع التوقعات على عاتق مستخدمي البيانات.

بعد الاطلاع على البيانات البيئية المتاحة للعامّة الحالية من قبل شركاء المعرفة لمجموعة التمويل الأخضر، نجد أنه يمكن تصنيفها إلى الفئات التالية: (1) الاتجاهات المادية التاريخية، (2) توقعات وسيناريوهات مستقبلية، و(3) تكاليف التلوث ومزايا معالجته. فالمعلومات تختلف في طبيعتها، إذ يعكس بعضها الوضع الحالي، بينما يقدم البعض الآخر معلومات تطلعية. وتتضمن بعض أمثلة البيانات البيئية المتاحة للعامّة على: مستوى البيانات البيئية للأصول المادية (للمنشأة)؛ وإختبارات الجهد للمياه وغيره من إختبارات الجهد على النظام البيئي؛ واحتمالات حدوث الكوارث البيئية؛ وسيناريوهات عن تغير المناخ، وتحول في الطلب على الطاقة، وتغيرات في التكنولوجيا المستخدمة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك؛ وبيانات عن مصادر طاقة الرياح والطاقة الشمسية؛ وقاعدة بيانات عن التكنولوجيا الخضراء، والتكاليف المرتبطة بتلوث المياه والهواء والتربة؛ ومميزات المعالجة البيئية.

وتتضمن المعوقات التي تحول دون الاستخدام الفعال للبيانات البيئية المتاحة للعامّة في إجراء التحليلات المالية وفقاً لما حدده شركاء مجموعة التمويل الأخضر في المعرفة على: حداثة عهد استخدام منهجيات تحليل المخاطر البيئية وتقييم الاستثمار الأخضر؛ فضلاً عن اندماج المقارنة للسيناريوهات المستقبلية، والشكوك المصاحبة لسياسات الاستجابة المستقبلية للتغيرات البيئية والمناخية؛ كذلك صعوبة استخدام المعلومات البيئية المتاحة للعامّة من قبل القطاع الخاص؛ والتكاليف الباهظة المرتبطة بإجراء البحوث (سواء مالية أو غير مالية)؛ والشكوك التي تشوب نماذج الأعمال المتوفرة للبيانات البيئية المتاحة للعامّة. فقد وافقت مجموعة التمويل الأخضر على أنه سيكون من المجدي إعداد كتالوج يوضح ويتضمن روابط قواعد البيانات البيئية المتاحة للعامّة الموجودة حالياً.

وتشمل الخيارات الطوعية لتحسين توفر البيانات البيئية المتاحة للعامّة، والوصول إليها، ومدى ملاءمتها كل من الآتي: إمكانية قيام دول أعضاء مجموعة العشرين بالعمل مع شركاء آخرين لمشاركة المنهجيات المتاحة للعامّة والمعنية بتحليل المخاطر البيئية وقياس التكاليف والمزايا البيئية؛ إمكانية قيام الحكومات بمساندة جهود القطاع الخاص في تحسين جودة البيانات البيئية المتاحة للعامّة وجعلها أكثر سهولة في الاستخدام. كما يمكن لمجموعة التمويل الأخضر أن تدعم إصدار كتالوج للبيانات البيئية المتاحة للعامّة، الذي يتم تحديثه من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ويمكن لسلطات تلك البلدان التشجيع على المشاركة المحلية في استخدام البيانات البيئية المتاحة للعامّة مع التركيز على استخداماتها في التحليل المالي.

هذا، وقد حدد تقرير التطور المرحلي التطورات التي طرأت منذ عقد اجتماع شيامن في حزيران 2016 بشأن الخيارات السبعة لمجموعة التمويل الأخضر لعام 2016. فقد أحرزت العديد من دول مجموعة العشرين تقدماً ملحوظاً في عدة مجالات. ومن الأمثلة على ذلك، خرائط طرق التمويل الوطنية المستدامة والخضراء، وبناء القدرات وتبادل المعارف ما بين المؤسسات المالية، وتطوير أسواق السندات الخضراء المحلية وتدفقات السندات الخضراء عبر الحدود. فقد باتت من الجلي ملاحظة التعاون الدولي في التمويل الأخضر عبر دول مجموعة العشرين وفيما بينهم، من خلال المنابر الحكومية الدولية وعبر المبادرات ما بين القطاعين العام والخاص.

إضافة إلى الأمثلة التي تقدم ذكرها، ظهرت مؤخراً عدة تساؤلات عن مجالات أخرى تستوجب إجراء مزيداً من البحوث. ومن الأمثلة على هذه المجالات: ادماج إطار الفرص الاستثمارية الخضراء؛ وإتباع مناهج وطنية أكثر تكاملاً للتمويل الأخضر؛ وتطوير أسواق السندات الخضراء بالعملية المحلية في اقتصادات الأسواق الناشئة؛ ودور المالية العامة ومصارف التنمية في دعم الاستثمار الأخضر، وتطبيق التكنولوجيا المالية في التمويل الأخضر.